شؤون فلسطينية

فَصليّة فِكريّة لمعَالجة أحدَاث القضيّة الفِلسطينية وشؤونها المُختَلفة تّصدُر عن مَركز الأبحاث
في منظمة التحْرير الفلسطينيَّة

العدد 295 صيف، خريف 2026

رئيس مجلس الإدارة

د.محمد اشتية

الإشراف العام

د. منتصر جرار

مدير التحرير

د.نور بدر

هيئة التحرير

د.أيمن يوسف

د.عدنان ملحم

أ.فهمي الزعارير

سكرتير التحرير

د.يحيى قاعود

2026



تأسس مركز الأبحاث الفلسطيني في عام 1965 بمدينة بيروت، ليكون أول منصة فلسطينية رسمية مكرسة لاستدامة الذاكرة الفلسطينية وتوثيق سيرتها، فضلاً عن إنتاج الدراسات التي تسهم في تشكيل السياسات، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني على المستويين الوطني والدولي. جاءت نشأة المركز في سياق التحولات الكبرى التي أدت إلى الشتات، وتعرض القضية الفلسطينية لمحاولات طمس الهوية، خاصة بعد نكبة 1948، مما أوجب بناء صرح علمي مستقل يرد الاعتبار للحقيقة التاريخية ويقود الجهود البحثية لتحقيق المصلحة الوطنية.

يضطلع المركز بتقديم أبحاث علمية متماسكة، تستند إلى أدوات منهجية دقيقة، تسهم في تمكين صناع السياسات، والإعلاميين، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات الحقوقية من بناء رؤى متكاملة، تستشرف المستقبل، وتضع التوصيات العملية. وتقوم رسالته على إرساء أدوات تحليلية واستشرافية متطورة، تعتمد على فهم معمق للتحديات، وتقديم رؤى بديلة قائمة على البيانات الدقيقة، والرصد المستمر للتحولات المحلية والإقليمية والدولية.

مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية
القدس- فلسطين
تلفاكس :9702966228 +
e-mail: info@prc.ps
http://www.prc.ps

Research Center P.L .O
Al Quds - Palestine
Telfax: +9702966228
e-mail: info@prc.ps
http://www.prc.ps

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة لمركز الأبحاث الفلسطيني
2026

المحتويات

الافتتاحية	**5**
المحور الأول: الحرب الإيرانية -الإسرائيلية-الأمريكية وتداعياتها الإقليمية	**13**
ما بعد الردع الخفي كيف غيّرت الضربات المباشرة قواعد اللعبة بين طهران وتل أبيب؟	13
اختبار التطبيع كيف هزت حرب غزة مسارات السلام العربية- الإسرائيلية؟	27
القضية الفلسطينية في الحسابات الإيرانية: توظيف أم تبنّ؟ المقاومة بين الورقة والثوابت: قراءة نقدية في علاقة إيران بالفصائل الفلسطينية	43
المحور الثاني: الضفة الغربية العنف والضم والمصير المجهول	**53**
الضفة الغربية خرائط السيطرة والعزل في ظل التوسع الاستيطاني	53
حين ينقض الداخل الإسرائيلي روايته الاستيطان والأبارتهايد في مرآة النقد الإسرائيلي	80
تراجع فاعلية القانون الدولي في ردع إسرائيل عن ضمّ الضفة الغربية	89
المحور الثالث: غزة جحيم الحاضر وضبابية المستقبل	**111**
غزة تحت الأنقاض: الأبعاد الإنسانية لكارثة بلا أفق	111
«مجلس السلام» ومعضلة الشرعية السياسية في مرحلة ما بعد الحرب	128

المحور الرابع: القضية الفلسطينية في ميزان التحولات الفكرية 146

أطوار فكرة الدولة الفلسطينية... الإشكاليات والمحددات والآمال 146

من مقاومة الاحتلال إلى تعزيز اليمين الإسرائيلي:
مراجعة نقدية لتجربة حماس 173

المحور الخامس: القضية الفلسطينية في ميزان المتغيرات الكبرى 187

«نقطة الانهيار» وإعادة تشكّل النظام متعدد الأطراف:
قراءة نقدية في التحولات البنيوية للنظام الدولي 187

الشرعية الدولية والعقوبات الشعبية كأدوات لحماية
الحقوق الفلسطينية: دراسة في الفرص والتحديات 202

فاعلية دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان 226

المحور السادس: الملاحق 239

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

من مقاومة الاحتلال إلى تعزيز اليمين الإسرائيلي: مراجعة نقدية لتجربة حماس

محمد الهدمي*

في الصراعات الممتدة، لا تقاس فاعلية الفعل العسكري أو السياسي في حدته أو رمزيته فحسب، بل بقدرته على تحقيق مصالح ومكاسب سياسية تخدم الأهداف الإستراتيجية للفاعل، كما أنها تحدُّ من قدرة الخصم على توظيف الصراع لصالحه.

فإدارة الصراع هي عملية يكون الهدف منها تقليل فرص وصول الأزمات إلى ذروتها ووصولها لحالة الحرب أو الاشتباك الواسع، وبمعنى آخر، أن كل طرف يرغب في إدارة الصراع بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة مكتسباته إلى أقصى حد في النتيجة النهائية، وحل القضية موضوع الصراع[1]. وعليه، فإن إدارة الصراع لا ينبغي من خلالها التخلص من الصراع بصورة نهائية، وإنما العمل على تخفيض تكاليفه والاستفادة من عائده بالإيجاب[2].

وبالنظر إلى طبيعة الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي وتعقيداته التاريخية والسياسية، فإن هذا الصراع لا يمكن اختزاله في كونه نزاعاً سياسياً أو أمنياً تقليدياً، ولا في كونه خلافاً على قطعة أرض أو حدود جغرافية مرسومة، بل يُعدّ في جوهره صراع وجود بالأساس[3]. فالصراع هنا يتمحور حول أسئلة أساسيّة تتعلق بالهوية والرواية التاريخية وبأحقية الأرض، فمنذ نشأة الصراع، اتخذ شكلاً صفرياً في رؤية أطرافه، حيث ينظر كلّ طرف لمكتسبات الآخر على أنها تهديد لوجوده السياسي والجمعي على أرض فلسطين.

وفي هذا السياق، فإن عملية إدارة الصراع تتجاوز بدورها أدوات الصراع الكلاسيكية المتمثلة في البعد العسكري المباشر، لتشمل بدورها إدارة الزمن، ومحاولة تحقيق ما يمكن تحقيقه من مكتسبات سياسية خلال فترة الصراع المستمر.

---

* دكتوراة في القانون العام، يعمل في السفارة الفلسطينية بالجمهورية التونسية.

"حماس" النشأة والمسار السياسي

وفي إطار هذا الصراع، برزت حركة المقاومة الإسلامية حماس كأحد أبرز الفاعلين الرئيسين في الساحة الفلسطينية، إذ لم يقتصر دورها على العمل المقاوم والعسكري فحسب، بل امتد ليشمل جوانب سياسية ومجتمعية متعددة، ما جعلها طرفاً مؤثراً في مسار الحياة الفلسطينية وفي طبيعة التفاعلات السياسية على المستويين الفلسطيني والإقليمي. كما كان لسياساتها وعملياتها أثر متفاوت في توجيه مسارات المشهد السياسي الإسرائيلي والتأثير في معادلاته الأمنية والسياسية.

ومع بداية بروز حركة حماس بوصفها فاعلاً سياسياً وتنظيمياً خلال سنوات الانتفاضة الفلسطينية الأولى، شهدت الحركة تصاعداً ملحوظاً في حضورها الشعبي، لا سيما في الأوساط المحافظة في قطاع غزة والضفة الغربية. وفي المقابل، لم تنظر إسرائيل إلى هذا الصعود باعتباره تهديداً مباشراً في تلك المرحلة، بل تعاملت معه بقدر من اللامبالاة السياسية، انطلاقاً من تقدير مفاده أن تنامي نفوذ الحركة الإسلامية سيؤدي، عاجلاً أم آجلاً، إلى حالة من التنافس والصدام مع القوى الوطنية الفلسطينية، وفي مقدمتها فصائل منظمة التحرير الفلسطينية[4]. وقد استند هذا التقدير إلى وجود تباينات فكرية وسياسية عميقة بين التيارين الإسلامي والوطني، وإلى سوابق عديدة شهدتها الساحة الفلسطينية من احتكاكات وصراعات بين هذين التيارين. ومن هذا المنطلق، رأت إسرائيل في تنامي نفوذ الحركة فرصة لإضعاف حالة الإجماع الوطني الفلسطيني وتشتيت مراكز القوة داخل المجتمع الفلسطيني، بما يحد من قدرة منظمة التحرير على احتكار تمثيل الشعب الفلسطيني وقيادة مشروعه الوطني.

ومن الملاحظ أن نشاط حركة حماس خلال سنواتها الأولى، اتسم بتبني العمل المسلح كإحدى أبرز أدواتها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، حيث نفذت عمليات استهدفت جنود الاحتلال والمستوطنين، إضافة إلى زراعة العبوات الناسفة وتنفيذ عمليات تفجير استهدفت الداخل الإسرائيلي. وقد أدى تصاعد هذا النشاط إلى قيام السلطات الإسرائيلية بحظر الحركة عام 1989، بالتزامن مع إطلاق حملات واسعة من الاعتقالات والملاحقات الأمنية استهدفت قياداتها وكوادرها ونشطاءها. وفي ظل هذه الظروف، ومع تزايد الحاجة إلى

إطار عسكري أكثر تنظيماً وقدرة على إدارة العمليات الميدانية. عملت الحركة على تطوير بنيتها العسكرية ضمن هيكل تنظيمي يرتبط مباشرة بقرارها السياسي والتنظيمي، ليُعلن في الأول من يناير 1992 عن تأسيس كتائب الشهيد عز الدين القسام بوصفها الجناح العسكري لحركة حماس، وهو ما مثّل تحولاً مهماً في مسار الحركة ورسّخ حضور العمل العسكري بوصفها ركيزة أساسية في إستراتيجيتها السياسية خلال المراحل اللاحقة[5].

وعلى إثر ذلك، سارت حركة حماس في بداياتها على نهج مشابه لما تبنته فصائل منظمة التحرير الفلسطينية خلال مرحلة الكفاح المسلّح، إذ اعتبرت أن العمل العسكري يمثل أحد أهم مصادر الشرعية السياسية والشعبية، إلا أن الحركة سعت إلى توظيف هذا النهج في إطار مشروع سياسي خاص بها، مستهدفة تعزيز حضورها الجماهيري وفرض نفسها لاعباً رئيسياً في الساحة الفلسطينية ومنافساً لمنظمة التحرير على تمثيل الشعب الفلسطيني وقيادة مشروعه الوطني، متجاهلة إلى حد كبير ما راكمته المنظمة من مكتسبات سياسية ووطنية خلال عقود من النضال[6].

ومع تراجع زخم الانتفاضة الأولى وانخفاض مستوى المشاركة الشعبية في فعالياتها، اتجهت حركة حماس إلى تكثيف الاعتماد على العمل العسكري المسلح باعتباره أداة رئيسية للحفاظ على حضورها وتأثيرها في مسار الصراع. وفي هذا السياق شهدت الفترة الممتدة بين عامي 1992 و1994 تصاعداً ملحوظاً في عمليات الحركة العسكرية، التي تطورت لاحقاً لتشمل سلسلة من العمليات الاستشهادية داخل إسرائيل، إضافة إلى استهداف الحافلات ووسائل النقل العامّ في مدن مثل: القدس، وتل أبيب، وعسقلان، خلال عام 1996، الأمر الذي أسهم في نقل المواجهة إلى مرحلة جديدة اتسمت بارتفاع مستوى العنف وتداعياته السياسية والأمنية[7].

من مقاومة أوسلو إلى تمكين نتنياهو

شكل اتفاق أوسلو محطة مفصلية في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فقد كانت نقطة التحول في أشكال الصراع من شكل الاشتباك المباشر الكلاسيكي إلى مرحلة الاشتباك السياسي، فبعد 29 عاماً من النضال الذي قادته فصائل منظمة التحرير، انتزعت من خلاله المنظمة شرعيتها الدولية باعتبارها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، ووجهت أنظار العالم إلى

شعب منكوب منذ عام 1948 يسعى لتحقيق مصيره وإقامة دولته المستقلة.

ومن اللافت للنظر أنّه في خضم المساعي الرامية إلى إنجاح اتفاق أوسلو وإقامة سلطة وطنية فلسطينية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، تمهيداً لإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967، برزت معارضة هذا المسار من طرفين رئيسين هما: اليمين الإسرائيلي بقيادة بنيامين نتنياهو، وحركة المقاومة الإسلامية حماس. وفي هذا السياق، تبنّت حركة حماس خطاباً رافضاً لمسار التسوية السياسية، رافقته مواقف حادة تجاه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، حيث لجأت في بعض الأحيان إلى التهديد والتحذير، مستحضرة تجارب تاريخية سابقة، ومنها الإشارة إلى مصير الرئيس المصري أنور السادات، وذلك منذ انطلاق مفاوضات مؤتمر مدريد للسلام، التي شكّلت لاحقاً مدخلاً مباشراً لتوقيع اتفاق أوسلو[8].

ومنذ لحظة توقيع اتفاق أوسلو، عبّرت حركة حماس عن رفضها لهذا الاتفاق باعتباره أداة لإدارة الصراع، وأكدت معارضتها لمسار التسوية السياسية. وفي هذا السياق، دعت الشعب الفلسطيني إلى إفشال مشاريع التسوية من خلال تصعيد فعاليات الانتفاضة وتكثيف المقاومة، والعمل على توحيد الجهود في مواجهة هذا المسار[9]، وعلى إثر ذلك قامت بالتصعيد من خلال تكثيف العمليات العسكرية ضد الاحتلال، وفي الطرف المقابل، صعد اليمين الإسرائيلي بقيادة بنيامين نتنياهو من خطابه العنصري ودعواته لهدم الاتفاق، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين في 4 نوفمبر 1995.

ومع اغتيال إسحاق رابين وتوجه الشارع الإسرائيلي لانتخابات مبكرة، لوحظ أن استطلاعات الرأي في الشارع الإسرائيلي في بداية العام 1996 أشارت إلى تقدم رئيس الوزراء الإسرائيلي بالإنابة آنذاك شمعون بيريز - وريث إسحاق رابين في عملية السلام - بفارق أكثر من 30% عن مرشح حزب الليكود بنيامين نتنياهو[10].

وفي الفترة الممتدة بين شهري فبراير ومارس من العام 1996 كثفت حركة حماس من عملياتها داخل إسرائيل، ففي تاريخ 25 فبراير 1996 فجرت خط الحافلة رقم 18 بالقرب من محطة حافلات القدس وقتلت 27 إسرائيلياً، بالإضافة إلى قتلها لإسرائيلي آخر في تفجير في محطة عسقلان[11]، وقد ساهمت

هذه العمليات في تعزيز موقع بنيامين نتنياهو خلال حملته الانتخابية، وفي تصعيد خطابه الرافض لمسار عملية السلام، مقابل شمعون بيريز الذي كان يتولى رئاسة الحكومة آنذاك.

ولم تقتصر عمليات حركة حماس على ذلك، بل شهد شهر مارس من عام 1996 تصعيداً إضافياً في وتيرتها، تمثّل في إعادة استهداف الحافلة رقم 18 في شارع يافا بمدينة القدس في 3 مارس، ما أسفر عن مقتل 19 إسرائيلياً. كما نفذت في 4 مارس تفجيراً آخر عبر وضع عبوات ناسفة خارج مركز ديزنغوف التجاري في وسط تل أبيب، أسفر عن مقتل 13 إسرائيلياً[12]. وقد أسهم هذا التصعيد في تعزيز الخطاب السياسي لليمين الإسرائيلي، وسرديته القائمة على رفض مسار التسوية والتشكيك في وجود شريك فلسطيني قادر على إنجاح عملية السلام.

تبعاً لذلك، شكّل التصعيد العسكري الذي قامت به حركة حماس عاملاً حاسماً في إعادة تشكيل المزاج الانتخابي داخل المجتمع الإسرائيلي، وعزز من مصداقية خطاب نتنياهو أمام الجمهور الإسرائيلي، الأمر الذي انعكس على نتيجة الانتخابات الإسرائيلية بشكل مباشر وأدى إلى فوزه على شمعون بيريز بفارق أقل من 1%.

وبذلك يمكن القول إنّ تصعيد حماس العسكري في تلك الفترة، لم يقتصر أثره على ميدان الصراع والمواجهة المباشرة مع الاحتلال، بل امتد ليطال التوازنات السياسية داخل إسرائيل، وعلى الرغم من انطلاقه في سياق مقاوم، فإنه أسهم عملياً في إحداث نتائج معاكسة على مستوى بنية القرار الإسرائيلي، من خلال إضعاف معسكر السلام في مركز صنع القرار الإسرائيلي، وتعزيز صعود قيادة يمينية متطرفة اتخذت من فشل العملية السلمية مبرراً لتشديد سياستها العنصرية تجاه الفلسطينيين؛ ما ألحق ضرراً مباشراً بمكتسبات الشعب الفلسطيني، وأعاد تشكيل أنماط إدارة الصراع بما يخدم توجهات اليمين الإسرائيلي.

انقلاب حماس وتحقيق المصلحة الإستراتيجية لإسرائيل

يربط العديد من المحللين الانقسام الفلسطيني بالأحداث التي شهدها صيف عام 2007، والتي انتهت بانقلاب حركة حماس على السلطة الفلسطينية

في قطاع غزة، وما ترتب على ذلك من انقطاع التواصل السياسي والإداري مع الضفة الغربية، وتشكّل حكومتين وسلطتين منفصلتين. غير أن الانقسام الفلسطيني لا يمكن حصره في تلك الأحداث وحدها، ولا اختزاله بوصفه مجرد خلاف سياسي بين حركتي فتح وحماس أو صراعاً على السلطة؛ إذ تعود جذوره إلى تراكمات تاريخية وسياسية وفكرية وتنظيمية أعمق، أسهمت في تكريس حالة الانقسام داخل النظام السياسي الفلسطيني على مدى سنوات طويلة.

وبالرجوع إلى جذور الخلاف بين حركتي فتح وحماس، يتبين أن هذا الخلاف بدأ يتأصل منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، إذ اتسمت العلاقة بين الطرفين بحالة من المدّ والجزر تبعاً لطبيعة التطورات السياسية الفلسطينية آنذاك. ففي مذكرة وجّهتها حركة حماس إلى المجلس الوطني الفلسطيني عام 1990، حدّدت الحركة مجموعة من الشروط للموافقة على الانضمام إلى المجلس، تمثل أبرزها في مطالبتها بتمثيل يتراوح بين 40% و50% من مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني[13]. ويعكس هذا الطرح توجهاً مبكراً لدى الحركة نحو السعي إلى امتلاك دور مؤثر وربما مهيمن في القرار السياسي الفلسطيني، رغم كونها آنذاك حركة حديثة النشأة نسبياً على الساحة الفلسطينية. كما يكشف ذلك عن توجهها المبكر إلى مزاحمة كبرى فصائل منظمة التحرير على موقعها التمثيلي، والسعي للتأثير في رسم مسار القضية الفلسطينية وتحديد الخيارات السياسية المستقبلية للشعب الفلسطيني.

وبعيداً عن الخوض في تفاصيل الدوافع والأسباب التي أدت إلى ما عُرف بانقلاب عام 2007، يمكن القول إن بعض القراءات التحليلية ترى أن سيطرة حركة حماس على قطاع غزة أسهمت في تعزيز جملة من التصورات الإستراتيجية الإسرائيلية التي تبلورت ملامحها بشكل أوضح بعد فشل قمة كامب ديفيد عام 2000. وفي هذا السياق، جاء الانسحاب الإسرائيلي الأحادي من قطاع غزة عام 2005 مرفقاً بخطاب إعلامي ربط بينه وبين تصاعد عمليات المقاومة، الأمر الذي ساهم في ترسيخ تصور لدى الرأي العام الفلسطيني والعربي مفاده أن هذا الانسحاب كان نتيجة مباشرة لضغط المقاومة. غير أن خيار الانسحاب الأحادي من قطاع غزة كان مطروحاً ضمن دوائر التخطيط الإستراتيجي الإسرائيلي قبل ذلك بسنوات، بما يعكس أن هذا المسار لم يكن بالضرورة استجابة مباشرة للتصعيد العسكري للمقاومة بقدر ما كان جزءاً من اعتبارات سياسية وأمنية إسرائيلية أوسع.

فعملية الانسحاب من قطاع غزة من جانب واحد طُرحت كسيناريو محتمل في تقرير صادر عن مركز جافي الإسرائيلي عام 1989، إذ ذكر التقرير أن «انسحاباً إسرائيلياً من قطاع غزة من جانب واحد سيعطي الفلسطينيين ميزتين اثنتين: إزالة الوجود الإسرائيلي من غزة ذاتها، وقيام دويلة فلسطينية مستقلة، وكلاهما سيتحقق دون تقديم تنازلات إلى إسرائيل». كما ورد في التقرير «ومن الممكن أن تكون الآثار الناجمة داخل القطاع بعد الانسحاب حادة فيما يتعلق بالصراع على السلطة بين وطنيين علمانيين -مدعومين بعناصر من منظمة التحرير يأتون من الخارج - وبين مسلمين أصوليين يتمتعون بقوة أكبر من قوتهم في الضفة الغربية». وأضاف التقرير: «أيّاً تكن النتيجة هذا الصراع، فإن الدويلة في غزة ستلهب نزاعاً مطرداً مستمراً مع إسرائيل، ولن يجني أي من الفلسطينيين الآخرين فائدة فورية منه، وستجد السلطة الغزية صعوبة في احتواء العنف الموجه نحو إسرائيل، وفي حين أنها ستكون قلقة بالتأكيد من ردود فعل إسرائيلية انتقامية عنيفة وغير متحمسة لعودة الاحتلال، فمن غير الواضح إلى أي مدى سيرتدع السكان عامة بفعل الخطر الإسرائيلي، فالأحوال في غزة قد تسوء إلى درجة أن بعض الغزيين قد يستعيدون ذكرى الاحتلال الإسرائيلي بنوع من الحنين»[14].

وبناءً على ذلك، لا يمكن النظر إلى الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة باعتباره مجرد انسحاب عسكري أو هروباً للجيش الإسرائيلي كما روجت لذلك حركة حماس، بل ينبغي فهمه ضمن سياق ترتيبات وتصورات إستراتيجية أوسع حملت في طياتها تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية معقدة، تجلت لاحقاً في سيطرة حركة حماس على قطاع غزة عام 2007، وما أحدثه ذلك من خلل بنيويّ في النظام السياسي الفلسطيني، أثّر بدوره في تماسك المشروع الوطني الفلسطيني ووحدته السياسية.

طوفان الأقصى: إنقاذ نتنياهو من أزمته الداخلية

قبيل أحداث السابع من أكتوبر 2023 أو ما عُرف باسم «طوفان الأقصى»، كانت إسرائيل تعيش حالة غير مسبوقة من الانقسام السياسي والمجتمعي على خلفية مشروع «الإصلاحات القضائية» الذي طرحته حكومة بنيامين نتنياهو، إذ شهدت المدن الإسرائيلية مظاهرات واسعة استمرت لأشهر، تزامنت مع تصاعد دعوات العصيان المدني والإضرابات العامة وتهديدات برفض أداء الخدمة

العسكرية من قبل جنود الاحتياط. في مشهد لم تشهده إسرائيل من قبل، عكس حجم الأزمة الداخلية التي عصفت بالمجتمع الإسرائيلي ومؤسساته السياسية والأمنية. وقد دفعت هذه التطورات العديد من المراقبين إلى الحديث عن واحدة من أخطر الأزمات الداخلية التي واجهتها إسرائيل منذ عقود، قبل أن تأتي أحداث السابع من أكتوبر لتعيد ترتيب أولويات المشهد السياسي والأمني داخل إسرائيل بصورة جذرية وتمنح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو طوقَ نجاة جديداً.

ومع تصاعد وتيرة الاحتقان داخل المجتمع الإسرائيلي، وتزايد تهديدات المعارضة، بما في ذلك اتحاد نقابات العمال في إسرائيل (الهستدروت) وقيادات بارزة مثل بني غانتس ويائير لابيد، بتصعيد الاحتجاجات وتوسيع نطاق العصيان المدني، اتهم بنيامين نتنياهو قيادات المعارضة بالسعي إلى جرّ البلاد نحو حرب أهلية، عبر الدفع باتجاه تصعيد موجة الإضرابات والاحتجاجات داخل إسرائيل[15].

وفي المقابل، عبر وزير الدفاع الأسبق بني غانتس في تغريدة نشرها عبر حسابه الرسمي في موقع تويتر عن تخوفه من وقوع حرب أهلية في إسرائيل، جراء التدهور السريع للأوضاع داخل إسرائيل، وشاركه في هذا الرأي العديد من القيادات الإسرائيلية، وفي مقدمتهم الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ ورئيسا الوزراء الأسبقان إيهود باراك وإيهود أولمرت[16].

وفي ظل اقتراب إسرائيل من حالة غير مسبوقة من الانقسام الداخلي، وصفها كثيرون بأنها وصلت إلى شفا الحرب الأهلية، جاءت عملية «طوفان الأقصى» التي نفذتها حركة حماس في السابع من أكتوبر 2023 لتمنح حكومة بنيامين نتنياهو طوق نجاة سياسياً جديداً، إذ أعادت توجيه بوصلة الصراع من الداخل الإسرائيلي المنقسم إلى الخطر الخارجي القادم من قطاع غزة. فقد أسهمت عملية طوفان الأقصى بشكل مباشر في إعادة حالة التماسك داخل المجتمع الإسرائيلي، وأوقفت بشكل مؤقت حالة الاستقطاب الحاد بين حكومة نتنياهو والمعارضة.

وبناء عليه، دفعت عملية طوفان الأقصى التي نفذتها حركة حماس كل القوى السياسية الإسرائيلية إلى الاصطفاف خلف حكومة الحرب بقيادة بنيامين نتنياهو، الأمر الذي مكنه من تجاوز أخطر أزمة داخلية واجهت إسرائيل منذ عقود، ووفر له الوقت والمساحة لإعادة ترتيب الأولويات السياسية والأمنية

لحكومته، وجاء ذلك تحت غطاء الوحدة الوطنية ومتطلبات المعركة بعد أشهر طويلة من التآكل الداخلي وفقدان الثقة بالمؤسسة السياسية والقضائية في إسرائيل.

مفاوضات 2025 وتعزيز بقاء حكومة نتنياهو

ومع استمرار الحرب لأكثر من عام من التصعيد العسكري المتواصل، دخل الصراع مرحلة استنزاف إنساني وسياسي واسع النطاق، دون أن تضع حركة حماس في اعتبارها أنها تحارب أكثر حكومة إسرائيلية تطرفاً وعنجهية مرّت في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأنها تمارس حرب إبادة ضد شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة وتسعى إلى تهجيره. ومع ارتفاع تكلفة الحرب على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ووصول عدد الشهداء إلى ما يقارب 46 ألف شهيد وأكثر من 110 آلاف جريح[17]، تزايدت الضغوط الإنسانية والسياسية المرتبطة باستمرار الحرب.

وتحت وطأة الضغط الإنساني الذي يعانيه أهل قطاع غزة، والضغط الدولي والداخلي اللذين تعاني منهما الحكومة الإسرائيلية، اضطرت كل من حركة حماس وإسرائيل إلى التوصل لاتفاق والدخول في هدنة بدأت في شهر يناير 2025 وامتدت إلى غاية شهر مارس من العام نفسه، قبل أن تعود إسرائيل إلى استئناف الحرب بشكل رسمي يوم 18 مارس 2025[18].

كشفت فترة الهدنة الممتدة على مدار 42 يوماً، محدودية قراءة حركة حماس للتوازنات الداخلية في إسرائيل، ومدى تماسك حكومة نتنياهو وتأثير الهدنة في مستقبل نتنياهو السياسي؛ وهو ما يمكن تفسيره إما بضعف قدرة حركة حماس على قراءة هذه التوازنات، وإما بتفضيلها مجدها التنظيمي وإرضاء جماهيرها في الخارج على حساب حياة أبناء غزة ومعاناتهم.

فقبيل انتهاء المرحلة الأولى من الهدنة، كان الخلاف قائماً بين حركة حماس وإسرائيل حول ما بعد انتهاء هذه المرحلة، إذ طلبت إسرائيل تمديد المرحلة الأولى مقابل إطلاق عدد من الأسرى الإسرائيليين، بينما رفضت حماس المقترح وطالبت بالدخول في المرحلة الثانية من اتفاق الهدنة، الأمر الذي سرع في انهيار الاتفاق في بداية شهر مارس، ليعود نتنياهو إلى الحرب يوم 18 مارس بشكل رسمي[19].

بالرجوع إلى نهاية المرحلة الأولى من الهدنة، يتضح أن حركة حماس تعاملت مع مسار التفاوض انطلاقاً من تقديرات لم تكن منسجمة بتاتاً مع تعقيدات الواقع الداخلي في إسرائيل، ولا توحي أن حماس كانت تحاول تفضيل المصلحة الوطنية على مصلحتها التنظيمية الضيقة الغالبة على جُل أعمالها، والتي في أغلب الأحيان كانت تصب في مصلحة اليمين الإسرائيلي في نهاية المطاف.

فمع انطلاق المرحلة الأولى من الهدنة، قام وزير الأمن القومي الإسرائيلي «إيتمار بن غفير» بتقديم استقالته بشكل رسمي من حكومة نتنياهو، وجاء ذلك بعد إقرار وقف إطلاق النار في قطاع غزة، ليخسر الائتلاف الحكومي اليميني في إسرائيل 6 مقاعد جراء عقد الاتفاق[20]. ومن ناحية أخرى، هدد وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش بإسقاط حكومة نتنياهو في حال لم يعد نتنياهو إلى القتال ولم يعمل على منع انتهاء الحرب بشكل نهائي[21]. يضاف إلى ذلك أن أحزاب الحريديم هددت بإسقاط الائتلاف الحكومي في حال استمر نتنياهو وسموتريتش في مساعيهما نحو تجنيد الحريديم إجبارياً في الجيش الإسرائيلي[22].

فضلاً عن ذلك، شكلت مسألة إقرار الموازنة العامة في الكنيست العامل الأخطر على حكومة نتنياهو، خاصة لكونها شرطاً دستورياً لاستمرار الحكومة وتفادي حلها تلقائياً والذهاب إلى انتخابات مبكرة في حال فشل تمريرها داخل الكنيست، وقد تزامن هذا الاستحقاق مع حالة الاستقطاب الحاد داخل الائتلاف الحكومي، في ظل انسحاب بعض الأطراف وتهديد أطراف أخرى بالانسحاب.

يطرح هذا السياق تساؤلاً تحليلياً مفاده: ماذا لو وافقت حركة حماس على تسليم عشرة أسرى إسرائيليين إضافيين مقابل تمديد المرحلة الأولى من اتفاق الهدنة، بما كان من شأنه أن يضع حكومة بنيامين نتنياهو أمام اختبار سياسي ودستوري داخلي، في ظل حالة من التوتر داخل الائتلاف اليميني في الكنيست؟ إذ كان من الممكن وفق هذا السيناريو أن تتعمق الأزمة داخل الحكومة الإسرائيلية، خاصة مع اقتراب الاستحقاق المرتبط بإقرار الموازنة العامة، الذي كان آخر أجل له نهاية مارس 2025، ما كان يفتح المجال أمام احتمالات اهتزاز الحكومة أو دفعها إلى تنازلات سياسية تحت الضغط الداخلي.

وفي هذا الإطار، يُشار إلى أن نتنياهو قد عاد إلى خيار التصعيد العسكري

في 18 مارس 2025، وهو ما تزامن لاحقاً مع تمكنه من حشد دعم حلفائه اليمينيين لإقرار موازنة وُصفت بأنها الأكبر في تاريخ دولة إسرائيل بتاريخ 25 مارس 2025، الأمر الذي يعكس تداخل الاعتبارات العسكرية مع الحسابات السياسية الداخلية في إدارة حكومته للأزمة[23].

وفي المحصلة، انتهى المسار إلى الإفراج الكامل عن الأسرى بعد ذلك دون تحقيق مكاسب سياسية مقابلة، وبعد وصول عدد الشهداء إلى أكثر من 70 ألف شهيد، بما يثير تساؤلات نقدية حول فعالية هذا النمط من إدارة التفاوض والتصعيد في ظل اختلال موازين القوى، خاصة في ضوء ما أفضت إليه النتائج من تعزيز موقع اليمين الإسرائيلي داخلياً، مقابل ارتفاع الكلفة الإنسانية والسياسية على الجانب الفلسطيني.

حصيلة التجربة: تعزيز الخصوم وإضعاف الذات

نهاية القول، يتضح أن إدارة الصراع لا تُقاس بمجرد حجم الضربات العسكرية أو مستوى التصعيد الميداني، بل بقدرة الفاعل السياسي على تحويل أدوات الصراع إلى مكاسب إستراتيجية تخدم أهدافه الوطنية، وتحد في الوقت ذاته من قدرة خصمه على توظيف الأحداث لصالحه. وفي الحالة الفلسطينية، فإن نجاح أي فعل عسكري أو سياسي يظل مرهوناً بمدى إسهامه في تعزيز المشروع الوطني الفلسطيني وإضعاف المشروع المقابل، لا بمجرد قدرته على إحداث أثر عسكري أو إعلامي عابر.

ومن خلال استعراض عدد من المحطات المفصلية في تاريخ حركة حماس، يتبين أن الحركة أخفقت في مراحل متعددة في إدارة الصراع على نحو يحقق هذه الغاية. فمنذ معارضتها لاتفاق أوسلو وما رافق ذلك من تصعيد عسكري خلال تسعينيات القرن الماضي، مروراً بالانقسام الفلسطيني عام 2007، وصولاً إلى تداعيات السابع من أكتوبر 2023 ومفاوضات عام 2025، تبدو النتيجة المتكررة واحدة إلى حد بعيد؛ إذ انتهت كثير من سياسات الحركة إلى تعزيز مواقع خصومها السياسيين داخل إسرائيل، ومنحت اليمين الإسرائيلي المتطرف ذرائع إضافية لتقوية حضوره الشعبي والسياسي، وتبرير سياساته المتشددة تجاه الفلسطينيين.

كما تكشف هذه التجربة عن خلل واضح في تقدير الحركة لطبيعة

التوازنات السياسية داخل إسرائيل وآليات صناعة القرار فيها، إذ غلب على سلوكها السياسي والعسكري منطق الفعل المباشر ورد الفعل الآني، على حساب الحسابات الإستراتيجية بعيدة المدى. وقد انعكس ذلك في تراجع قدرة الفلسطينيين على استثمار التحولات الداخلية الإسرائيلية لصالحهم، بل إن كثيراً من هذه التحولات تحوّل إلى فرص استفاد منها خصومهم بصورة أكبر.

ويبرز، في هذا السياق، أن أحد أهم مواطن الخلل في تجربة حركة حماس تمثل في تغليب الاعتبارات التنظيمية والحزبية على مقتضيات المصلحة الوطنية العامة. وقد ظهر ذلك في أكثر من محطة تاريخية، سواء في موقفها من النظام السياسي الفلسطيني، أو في إدارتها للعلاقة مع القوى الفلسطينية الأخرى، أو في تعاملها مع مسارات التهدئة والتفاوض. وأسهم هذا النهج في تعميق الانقسام الفلسطيني، وإضعاف القدرة الجماعية للشعب الفلسطيني على مواجهة التحديات الوطنية الكبرى.

وعليه، فإن الدرس الأهم الذي يمكن استخلاصه يتمثل في أن إدارة الصراع الناجحة لا تقوم على تعظيم المواجهة لذاتها، إنما على توظيف أدوات القوة السياسية والعسكرية والدبلوماسية بصورة عقلانية؛ بما يحقق أكبر قدر ممكن من المكاسب الوطنية، ويقلل في المقابل حجم الخسائر. كما أن أي حركة سياسية أو مقاومة عسكرية تفقد قدرتها على الربط بين الفعل والنتيجة، وبين الوسيلة والغاية، تصبح عرضة لأن تتحول إلى عامل يخدم أهداف خصومها أكثر مما يخدم القضية التي تدعي الدفاع عنها.

ومن هنا، تبرز الحاجة إلى مراجعة نقدية جادة لتجربة حركة حماس خلال العقود الماضية، بهدف فهم النتائج الفعلية التي ترتبت على خياراتها السياسية والعسكرية، ومدى انعكاسها على مسار القضية الفلسطينية. فالتجارب السياسية تُقاس بما حققه من مكاسب وطنية، وبما تمنعه من خسائر، وبمدى إسهامها في تعزيز وحدة الشعب الفلسطيني وصموده. لذلك؛ فإن أي تقييم موضوعي لهذه التجربة ينبغي أن ينطلق من أثر الممارسة في الواقع، ومن نتائجها على المشروع الوطني الفلسطيني، لا من الشعارات التي رفعتها أو النوايا التي أعلنتها.

المراجع:

1 [0] إسماعيل عبد الفتاح، **إدارة الصراعات والأزمات الدولية**، دار العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة 2001، ص25.

2 [0] طلعت إبراهيم لطفي، **مدخل إلى علم الاجتماع**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2005، ص33.

3 [0] محسن الخزندار، **حركة الجهاد الإسلامي**، مقال منشور في موقع دنيا الوطن، 19/9/2009.

4 [0] مجدي عيسى، **المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني بين التمسك الأيديولوجي والبراغماتية السياسية**، مذكرة نيل درجة الماجستير، كلية الدراسات العليا، برنامج الدراسات العربية المعاصرة، جامعة بيرزيت، بيرزيت، 2007، ص43.

5 [0] علي بدوان، **صفحات من تاريخ الكفاح الفلسطيني، التكوينات السياسية والفدائية المعاصرة، النشأة والمصائر، 2008**، ص 234.

6 [0] جمال باروت وآخرون، **الأحزاب والحركات والجماعات الاسلامية**، المرجع السابق، الجزء الأول، ص434.

7 [0] المرجع السابق.

8 [0] بيان لحركة حماس رقم 80 العام الرابع للانتفاضة، بتاريخ 1991-10-29.

9 [0] مجلة الدراسات الفلسطينية، **رسالتان من السجن من زعيم حركة حماس إلى اتباعه... مقتطفات**، المجلد 4، العدد 16، خريف 1993، ص249.

10 Peters, Joel. "Israel Under Netanyahu: The Current Situation in Israeli Politics." Middle East Review of International Affairs, vol. 1, no. 1, 1997.

11 "Suicide and Other Bombing Attacks in Israel Since the Declaration of Principles (Sept 1993)." Gov.il - Israeli Government Website, https://2u.pw/D7fNa8.

12 المرجع السابق.

13 إبراهيم أبراش، **صناعة الانقسام الفلسطيني**، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، فلسطين، الطبعة الأولى، 2015، ص38.

14 مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الدولة الفلسطينية: وجهات نظر إسرائيلية وغربية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1990، ص131.

15 محمد عيسى العدوان، أزمة إسرائيل قبل 2023-10-7: هل كانت ستقود فعلا إلى حرب أهلية؟، صحيفة العرب، https://2u.pw/xB7C7F.13/12/2023

16 المرجع السابق.

17 صحة غزة: سقوط 14 قتيلا وإصابة 25 آخرين في الساعات الـ24 الأخيرة قبل وقف إطلاق النار، موقع روسيا اليوم، https://2u.pw/hLNjUp

18 استئناف القتال يفاقم الخلافات بإسرائيل ومظاهرة أمام الكنيست، موقع الجزيرة،

https://2u.pw/CYMPNG

19 حماس تطالب ببدء المرحلة الثانية لاتفاق غزة وإسرائيل تريد صيغة أخرى، موقع الجزيرة. https://2u.pw/bmSc9c

20 استقالة بن غفير من الحكومة الإسرائيلية تدخل حيز التنفيذ، موقع الجزيرة. https://2u.pw/h26BuN

21 سموتريتش يهدد بإسقاط حكومة نتنياهو إذا لم يعد لاحتلال غزة، موقع الجزيرة. https://2u.pw/qJ6Lg3

22 شركاء نتنياهو في الحكومة يهددون بإسقاطها حال تجنيد الحريديم (تقرير إخباري)، وكالة الأناضول للأنباء. https://2u.pw/djJ68N

23 الكنيست يقرّ موازنة 2025 ويحمي حكومة نتنياهو من الانهيار، موقع الجزيرة. https://2u.pw/ji0PTr